

أكد انه لمس من رئيس الوزراء مرونة في الموافقة على التأجيل لمدة 6 أشهر

المناور: توجه حكومي لتأجيل أقساط قروض المواطنين



أسامة المناور

قال النائب أسامة المناور أنه لمس مرونة من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد في موضوع تأجيل أقساط قروض المواطنين لمدة 6 أشهر. وأضاف المناور عقب لقائه الخالد ونائبين آخرين أنه شرح خلال اللقاء أهمية إقرار اقتراحه بشأن تأجيل الأقساط المستحقة عن كافة قروض المواطنين لمدة 6 أشهر في ظل الظروف الحالية التي فرضتها جائحة كورونا. وقال المناور: إنني طرحت في نهاية اللقاء الطويل مع سمو رئيس الوزراء، الذي التقيناه الخميس الماضي موضوع اقتراحي، وقد أبدى سموه مرونة بأن الحكومة ستوافق على اقتراحه بتأجيل أقساط القروض لمدة 6 أشهر. وأضاف المناور: كما تواصلت مع الإخوان في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بهدف إنجاز تقرير اللجنة عن اقتراحه، وقد أبلغوني بأن الاقتراح مدرج على جدول أعمال اللجنة الإثنين المقبل. وشدد المناور على أنه سيواصل متابعته لاقتراحه حتى يتم تنفيذه، مشيراً إلى أنه يشمل كافة أنواع القروض ومنها الإسكانية والعادية وقروض بنك الائتمان، داعياً البنك المركزي إلى دعم اقتراحه، والذي يهدف إلى تخفيف الأعباء عن المواطنين بسبب التداعيات من الإجراءات الحكومية، التي تم اتخاذها للحد من انتشار فيروس كورونا.

قال النائب أسامة المناور أنه لمس مرونة من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد في موضوع تأجيل أقساط قروض المواطنين لمدة 6 أشهر. وأضاف المناور عقب لقائه الخالد ونائبين آخرين أنه شرح خلال اللقاء أهمية إقرار اقتراحه بشأن تأجيل الأقساط المستحقة عن كافة قروض المواطنين لمدة 6 أشهر في ظل الظروف الحالية التي فرضتها جائحة كورونا. وقال المناور: إنني طرحت في نهاية اللقاء الطويل مع سمو رئيس الوزراء، الذي التقيناه الخميس الماضي موضوع اقتراحي، وقد أبدى سموه مرونة بأن الحكومة ستوافق على اقتراحه بتأجيل أقساط القروض لمدة 6 أشهر. وأضاف المناور: كما تواصلت مع الإخوان في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بهدف إنجاز تقرير اللجنة عن اقتراحه، وقد أبلغوني بأن الاقتراح مدرج على جدول أعمال اللجنة الإثنين المقبل. وشدد المناور على أنه سيواصل متابعته لاقتراحه حتى يتم تنفيذه، مشيراً إلى أنه يشمل كافة أنواع القروض ومنها الإسكانية والعادية وقروض بنك الائتمان، داعياً البنك المركزي إلى دعم اقتراحه، والذي يهدف إلى تخفيف الأعباء عن المواطنين بسبب التداعيات من الإجراءات الحكومية، التي تم اتخاذها للحد من انتشار فيروس كورونا.

التصويت بناء على ما يطرح «و الحجة بالحجة» صالح المطيري: لا للسرية أو الدستورية أو التشريعية.. في أي استجواب



صالح المطيري

أكد النائب صالح المطيري رفضه تحويل أي استجواب للسرية أو إلى اللجنة التشريعية أو إلى المحكمة الدستورية، مضيفاً: «إن كان هناك استجواب لوزير أو رئيس في بأي وقت وأياً كان المستجوب.. فالواجب عليهم الصعود للمنصة وسوف يتم التصويت بناء على ما يطرح و الحجة بالحجة».

وتابع «بإذن الله لن نظل أهدأ، والهدف هو الصالح العام بما فيه خير البلاد و العباد».

أكد أنه سيكون أول المعارضين له في حال خرج عن إطار مصلحة المواطن

الحمد: المطور العقاري مجرد خيار إضافي وليس من الحكمة الحكم عليه مسبقاً قبل بدئه

من قبل المواطنين الراغبين بمساحات أو نماذج معينة وتعطيهم الفرصة لاختيار ما يتناسب مع احتياجاتهم التي يعرفونها أكثر من غيرهم وبما لا يقل عن الحد الأدنى للمساحة الذي يبلغ ٤٠٠ متر، مشيراً إلى أنه من غير المقبول فرض مواصفات بيت «العصر» على المواطن في حال كان هناك إمكانية لاختيار هذه المواصفات بشكل شخصي.

وختم الحمد مشدداً على أن فكرة مشروع المطور العقاري تستسقط من تلقاء نفسها في حال فشلها في تلبية طموحات واحتياجات المنتظرين لأنها لن تجد عندئذ «المستهلك» الذي يعززها ويقويها ولا حاجة لمحاربة هذه الفكرة بتسرع قبل معرفة تفاصيلها والحكم عليها مسبقاً قبل معرفة أية نتيجة من نتائجها.



أحمد الحمد

كما بين الحمد بأن فكرة المساحات المطروحة للوحدات السكنية والنماذج السكنية المتنوعة تصب لصالح فكرة المشروع وليس ضده، حيث أنها تعطي مساحات أكبر للاختيار

المواطن الكويتي فقد كثيراً من الثقة بالسلطة التنفيذية بعد العديد من خيبات الأمل والفشل وانتشار الفساد وغيرها من الملفات المعروفة.

وأضاف الحمد بأن مشروع المطور العقاري يحمل في طياته حرية الاختيار وليس إجبارياً حتى تتم معارضته بهذا الشكل، مؤكداً بأنه سيكون أول معارض مشروع المطور العقاري أو غيره في حال تبين وجود أية مقومات تتعارض مع مصلحة المواطن الكويتي أولاً، مشيراً إلى أن فكرة إشراك القطاع الخاص في حل القضايا العالقة ليست جديدة في العالم، وأن القطاع الخاص نجح في كثير من الدول في مشاركة القطاع العام لمصلحة المواطنين بشرط وجود ضوابط واضحة وضبط حكومي وبرلماني في إطار الجانب التنفيذي والقانوني والمهني.

قال عضو مجلس الأمة النائب أحمد الحمد إن الأزمات الكبيرة والملفات العالقة المعروفة على مستوى الكويت تحتاج حلولاً مبتكرة ومدرسة ومخططة مع المتابعة العلمية والعملية على المستويات القانونية والتشريعية والتنفيذية والشعبية، مشيراً إلى أن مشروع المطور العقاري يعتبر واحداً من هذه الحلول للقضية الإسكانية خاصة وأنه يجب أن يتمتع بالمرونة وحرية الاختيار مع ضوابط واضحة ومحددة يتم وضعها ومراقبتها من قبل السلطنتين.

وأشار الحمد إلى أن رفض فكرة المطور العقاري من قبل البعض أمر طبيعي ومقبول ويستحق كل الاحترام والتقدير، مبيناً بأن أية فكرة جديدة يجب أن يصاحبها شيء من القلق والخوف والتخوف خاصة وأن

سعدون حماد: ما يتداول عن عقد اجتماع في ديواني غير صحيح



سعدون حماد

نفى النائب سعدون حماد العتيبي «عقد أي اجتماع في ديوانه»، مؤكداً أن «ما ينشره البعض عن اجتماع معين في ديواني غير صحيح، ونحن نعرف أهدافهم، علماً أن الديوان دائماً مفتوح ويتشرف بالجميع».

وقال حماد: «في ظل الظروف الصحية الحالية والحظر الجزئي، فالديوان مفتوح حتى الساعة الخامسة مساءً، وفي حال عودة الأوضاع إلى طبيعتها بإذن الله فديواننا مفتوح كالعادة 24 ساعة والسكرتارية كذلك 24 ساعة، وفقاً للاشتراطات الصحية، ونرحب بالجميع سواء مواطنين أو نواباً أو وزراء».

لتهيئة بيئة اقتصادية واستثمارية تتلاءم مع رؤية الكويت التنموية

«نزاهة» تطلق حملة توعية باسم

«من أجل الكويت» لتعزيز مكافحة الفساد



الهيئة العامة لمكافحة الفساد

الكويت. وقال الأمين العام بالإنابة لهيئة مكافحة الفساد د. محمد بوزبر إن هذه الحملة تعتبر نتاج دراسات قامت بها الهيئة مؤخراً لتلمس الجوانب الوقائية والتثقيفية والتوعوية لدى المواطن. ولفت بوزبر في مداخلة مع تلفزيون المجلس إلى أنه تم اختيار هذا الاسم ووضعته لهيئة عمل كاملة سوف تقوم القطاعات المعنية بمشاركتها ومتابعتها مع كافة وسائل الإعلام والجهات للوصول إلى وطن النزاهة.

وتواصل الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» أنشطتها لتعزيز الشفافية وسيادة القانون، وذلك بإطلاقها حملة توعية باسم «من أجل الكويت» تهدف إلى التعريف بخطئها لرصد ومكافحة هذه الظاهرة والمساهمة في تهيئة بيئة اقتصادية واستثمارية تتلاءم مع رؤية الكويت التنموية.

وتهدف هذه الحملة إلى تعزيز مكافحة الفساد في إطار تفعيل اختصاصاتها بما يتوافق مع رؤية واستراتيجية



سعد الخنفور

الاخريين الذين لم يقبلوا على التطعيم. وطالب الخنفور بزيادة أعداد مراكز التطعيم وفق الخطة المعلنّة وكذلك تكثيف التطعيم للمواطنين على مدار الأسبوع وفي جميع أيام العطلات الرسمية في كافة مراكز البلاد بهدف زيادة أعداد الحاصلين على التطعيم والوصول إلى العدد المستهدف بأسرع وقت ممكن.

ودعا الخنفور وزارة الصحة إلى نقل تجربة عدد من الدول إلى الكويت والتي شرعت في إصدار جواز صحي رقمي للحاصلين على جرعتي التطعيم من مواطنيها لضمان تخطيهم كافة الإجراءات في المطارات من دون أي متاعب أو اختبارات إضافية.

طالب رئيس اللجنة الصحية النائب سعد الخنفور وزارة الصحة بإعفاء المواطنين الذين حصلوا على جرعتي اللقاح المضاد لكوفيد-19 من متطلبات الحجر الصحي المؤسسي وغيره بعد العودة من السفر إلى البلاد أو بعد مخالطة حالة إصابة إيجابية بكوفيد-19، أسوة بالعديد من الدول التي اتخذت هذا القرار في أوقات سابقة.

وزاد الخنفور على الحكومة ووزارة الصحة تقديم تسهيلات ومزايا لمن أنهى الكورس الوقائي لفيروس كورونا وحصل على الجرعتين وتحفيز بقية المواطنين على الإقبال على التطعيم، ولن يأتي ذلك إلا بترغيب المواطنين بمزايا وتحفيزات تفرّغهم عن

الخنفور يطالب بإعفاء الحاصلين على جرعتي لقاح كورونا من متطلبات الحجر المؤسسي